

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

مؤتمر الاتحاد الأفريقي
الدورة العادية السادسة عشرة
أديس أبابا، إثيوبيا، 30-31 يناير 2011

الأصل: إنجليزي

ASSEMBLY/AU/2 (XVI)

ورقة للنقاش: نحو المزيد من الوحدة
والتكامل من خلال القيم المشتركة

—

جدول المحتويات

2	مقدمة
3	إضفاء الصفة المفاهيمية علي القيم المشتركة
4	تطوير القيم المشتركة للاتحاد الأفريقي
7	تقدم وإنجازات الاتحاد الأفريقي في مجال القيم المشتركة
13	التحديات والعقبات في مجال القيم المشتركة
15	مسار السياسة المستقبلية حول القيم المشتركة للاتحاد الأفريقي
18	المرفق 1: القيم المشتركة المحددة
20	المرفق 2: أدوات الاتحاد الأفريقي ذات الصلة المباشرة بالقيم المشتركة
22	المرفق 3: إعلانات ومقررات الاتحاد الأفريقي ذات الصلة المباشرة بالقيم المشتركة.

مقدمة:

- 1- أجازت الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي التوصية الصادرة عن المجلس التنفيذي (EX.CL/DEC.525(XVI)) بأن يتم تكريس الموضوع الرئيسي للدورة العادية السادسة عشرة للمؤتمر في يناير 2011، للقيم المشتركة في أفريقيا، وعلي وجه الخصوص، إنشاء بنية أفريقية بشأن الحكم. وقد أوصي المجلس التنفيذي أيضا، في المقرر الصادر عنه، بأنه ينبغي للدورة العادية السادسة عشرة للمؤتمر أن تحدد العقبات والتدابير التي يتعين إقرارها لتسهيل التكامل القاري على أساس القيم المشتركة.
- 2- يناصر المقرر الصادر عن المؤتمر رغبة القيادة السياسية في الاتحاد الأفريقي في إمعان النظر في الكيفية التي يمكن بها للقيم المشتركة في أفريقيا أن تعمل كحافز للتعجيل بالتكامل القاري وتهيئة أساس متين لبناء أفريقيا أكثر ازدهارا. وإن توجه السياسة هذا يعمل أيضا لتسليط الضوء على ضرورة تأسيس الاتحاد الأفريقي على مصالح جماعية ومجموعة من المثل، والمبادئ، والقيم، والمفاهيم التي تسعى إلى تعزيز روح من المصير المشترك، والهوية والحياة الجماعية فيما بين الشعوب الأفريقية.
- 3- بينما تمت إقامة العديد من الأطر المعيارية اللازمة لرسم بنية الحكم المتطور، فلا يزال الاتحاد الأفريقي يواجه تحديات وعقبات في ضمان الالتزام والتنفيذ. وعليه فإن مؤتمر القمة حول الموضوع الرئيسي الخاص بالقيم المشتركة يهيئ فرصة فريدة للتفكير في المسار الذي تم وضعه والتدابير التي يمكن إقرارها للتعجيل بتنفيذ أدوات القيم المشتركة التي تم سلفا إقرارها والتي يمكن أن تعجل، بدورها، بعملية التكامل.
- 4- بغية تيسير مشاورات أوسع وارتباط قبل وخلال مؤتمر القمة، فإن ورقة النقاش هذه تسعى إلى تهيئة إطار للحوار يهدف إلى بناء التوافق حول إجراءات السياسة التي ينبغي وضعها لتعزيز التكامل عن طريق القيم المشتركة في الاتحاد الأفريقي.

إضفاء الصبغة المفاهيمية على القيم المشتركة:

5- نظرا إلى أنه لم يتم على الإطلاق تحديد القيم المشتركة رسمياً داخل الاتحاد الأفريقي، فإنها تعتبر عموماً مثل تلك المفاهيم والمبادئ والممارسات التي تم وضعها أو اكتسابها، والتي تهيئ الأساس لإجراءات وحلول جماعية في معالجة التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعوق تكامل وتنمية أفريقيا. إن هذه القيم متصلة على الأصعدة الفردية والاجتماعية والإقليمية والقارية والعالمية، وهي ليست شاملة على نحو متبادل، وغالبا ما يكمل ويعزز بعضها بعضا حيث يتفاعل الأفراد والمجتمعات.

6- إن القيم المشتركة هي جوهر التفويض الخاص بالاتحاد وهي منعكسة على جميع أنشطته البرامجية. وإن برنامج القيم المشتركة يتقدم، على الصعيد العملي، من خلال السلم والأمن، والتكامل والتنمية وأنشطة البناء المؤسسي، وهي تخدم لتعزيز الإطار الشامل للقيم المشتركة التي تضم مجالات مثل الحكم والديمقراطية والانتخابات وحقوق الإنسان والمسائل الإنسانية ومشاركة المجتمع المدني ومسائل الجنسين والثقافة. وإن مضمون الإطار الشامل للقيم المشتركة والجهود الموجهة نحو تعزيز البنية الأفريقية للحكم، هي التي كونت مقررات المجلس التنفيذي والمؤتمر حول الموضوع الرئيسي لمؤتمر القمة.

7- إن القيم المشتركة للاتحاد، تعتبر على الصعيد القاري مهيئة لإطار التفاعلات بين الدول الأعضاء وداخلها. وهي تعكس وتحكم الطرق التي يرتبط بها القادة والمواطنون بعضهم ببعض، وتعمل أيضا كإطار معياري لتفاعل القارة مع المجتمع العالمي. وبالإضافة إلى القيم المشتركة داخل الاتحاد، فإن المفهوم يستخدم أيضا لتيسير الحوار مع المجتمع العالمي ولتسليط الضوء على الحقائق في أفريقيا، حيث إنه يرتبط بتطبيق القيم العالمية.

8- تبعا للنقاش حول إنشاء حكومة اتحاد، قام الاتحاد الأفريقي بتجميع القيم المشتركة، حسبما هي مستخلصة من الإعلانات والاتفاقيات والبيانات والمقررات الصادرة عن الدورات السابقة للمؤتمر. وإن القيم التي تم تجميعها مدرجة في وثيقة المجلس التنفيذي المعنونة " سيادة القيم المشتركة في حكومة الاتحاد الأفريقي "، مرفقة طيه كملحق 1. وتعتبر الوثيقة جزءا من تقرير اللجنة الوزارية عن حكومة الاتحاد. وقد أخذ المؤتمر العام للاتحاد الأفريقي علما بهذا التقرير في مقرره Assembly/AU/Dec.185 (X) ، ذي الصلة بتقرير المجلس التنفيذي عن مراجعة الاتحاد، وتقرير اللجنة الوزارية عن حكومة الاتحاد.

9- إن الأهمية الممنوحة للقيم المشتركة تنعكس في تطوير أجندة التكامل الأفريقي وفي أدوات وأنشطة الاتحاد وأجهزته. وقد اعتمدت الدول الأعضاء، خلال أعوام تكوين الاتحاد، على العمل الذي بدأ أثناء وجود منظمة الوحدة الأفريقية وركزت الاهتمام على مزيد من إيضاح القيم المشتركة للاتحاد ووضعها، علاوة على التأكيد مجدداً على المبادئ المضمنة في القانون التأسيسي من خلال وضع أدوات وهيكل محددة .

تطوير القيم المشتركة للاتحاد الأفريقي:

10- ظلت القيم المشتركة تشكل دوماً الأساس لجهود التكامل الأفريقي وظلت موضوعا للحوار في التفاعلات داخل منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي. إن القيم والمبادئ تنعكس في مختلف الاتفاقيات والمقررات والإعلانات التي تم اعتمادها منذ إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية.

11- ركزت الدول الأعضاء، خلال التاريخ القصير لمنظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي، على قيم ومبادئ محددة شاملة ومحركة. وخلال الأعوام الأولى لمنظمة الوحدة الأفريقية، كان التأكيد على "التحرر من السيطرة الأجنبية وسيادة الدول الأعضاء". وبينما يتم الإبقاء على هذه القيم، فإن إنشاء الاتحاد الأفريقي قد أطلق فترة من الاهتمام المضاف بالوحدة

والتضامن وعدم اللامبالاة والمسؤولية الجماعية في مجالات السلم والحكم والمساواة بين الجنسين والتنمية وحقوق الإنسان ومشاركة المواطنين والنهضة الثقافية.

12- ومع إنشاء الاتحاد الأفريقي، بدأت الدول الأفريقية في تحويل مزيد من الاهتمام إلى التعاون والوحدة كأساس للتنمية الجماعية. ولقد نتج عن التحرك نحو التكامل المعزز، تركيز متزايد على وضع وتعزيز القيم المشتركة في العديد من مجالات الارتباط. وقد كانت نتيجة التطور هي رغبة تم الإعراب عنها بين الدول الأعضاء في تعميق الاتفاق حول القيم والممارسات التي يمكن دعمها في جميع أنحاء القارة.

13- إن الرغبة في تعميق القيم المشتركة تتجلى في أحكام القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي. ويعتمد القانون على الإعلانات والمعاهدات السابقة مثل معاهدة أبوجا لعام 1991، وخطة عمل لاجوس والمؤتمر الخاص بالأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في أفريقيا. إن الإعلان الرسمي الصادر عن هذا المؤتمر، المعتمد في عام 2002، قد بيّن بشكل مفضل سلسلة من القيم الأساسية، إلى جانب التزامات تكون ضرورية لتفعيل على هذه القيم. وبالإضافة إلى الأحكام المتصلة بمشاركة المجتمع المدني، توجد أحكام مرتبطة بالسلم والأمن والحكم وحقوق الإنسان ومكافحة الفساد.

14- أكدت الدول الأعضاء مجدداً، عند اعتماد القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي والتصديق عليه، التزامها بتعزيز الوحدة والتماسك والتعاون بين شعوب أفريقيا والدول الأفريقية. وقد التزمت الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، في القيام بذلك، بمبادئ عدم اللامبالاة والمسؤولية الجماعية. وبغية تيسير عملية تحقيق أهدافها ودعم المبادئ المؤسسة، أنشأ الاتحاد الأفريقي أجهزة محددة وأقر أدوات قانونية لتنفيذ برامجه ولدعم وتعميق القيم المشتركة.

15- يحقق القانون التأسيسي خطوة إلى الأمام من الالتزامات السابقة عن طريق إدماج توجه جديد نحو عدم اللامبالاة في دعم حقوق الإنسان وتعزيز الحكم

والديمقراطية. إن هذا المنهاج ثبت وجوده أيضا في المبادرات المتعددة للقيم المشتركة التي برزت منذ إنشاء الاتحاد الأفريقي. وفي إطار مجال الحكم والديمقراطية، فإن الرغبة في توحيد وتنفيذ القيم الموضحة، تنعكس، بين أشياء أخرى، في إنشاء الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران، في عام 2003 واعتماد الميثاق الأفريقي حول الديمقراطية والانتخابات والحكم في عام 2007. وترمز هذه الجهود بصورة جماعية إلى تحرك في عملية تنفيذ الإعلان الرسمي الصادر عن المؤتمر الخاص بالأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في أفريقيا ومذكرة التفاهم ذات الصلة، اللذين تم اعتمادهما في عام 2002.

16- وحتى قبل إقرار الميثاق الأفريقي حول الديمقراطية والانتخابات والحكم، أبدت الدول الأعضاء في الاتحاد، عن طريق العمل، التزامها بمنهاج مشترك نحو الحكم والديمقراطية. وبحلول التسعينات انتشر التحول نحو الحكم الديمقراطي عبر القارة ووفرت معظم الدول الأفريقية ضمانات دستورية مع أحكام لانتخابات دورية علاوة على آليات لانتقال السلطة بصورة فعالة، وتجديد القيادة.

17- إن الميثاق وأدوات وإعلانات ومقررات الاتحاد الأفريقي ذات الصلة (الملحقين 2 و 3) تدل على الالتزام نحو رؤية أوسع وأكثر شمولاً لأفريقيا مزدهرة تعيش شعوبها في كنف السلم والوئام. إن الاتفاقيات والإعلانات والمقررات، بوصفها أدوات ملهمة، فإنها موجهة نحو بناء مستقبل أفضل للجميع وبالتالي استحداث البرامج والأنشطة لدعم الرؤية المقررة للاتحاد.

18- إن تطور القيم المشتركة داخل الاتحاد الأفريقي قد حدث أيضا في سياق ارتباطات أوسع مع قيم عالمية أشمل، على أساس التفاعلات، وإلى حد ما، من خارج القارة. إن العديد من القيم التي تعتبر عالمية، مثلما هو الحال في مجالي الديمقراطية وحقوق الإنسان موضحة في الأدوات المقررة للاتحاد الأفريقي.

19- تعكس القيم المشتركة التي أوضحها الاتحاد الأفريقي، انسجاماً عاماً بين الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء في تطورات السياسة داخل مجال الحكم. وإدراكاً لهذا الانسجام والطابع الملهم للقيم المشتركة، فإن التفكير المتأنى في التأسيس والتنفيذ سيعمل على توفير مؤشر أفضل على التقدم والتحديات الماثلة أمام الاتحاد الأفريقي في وقت يسعى فيه إلى تعميق التكامل.

تقدم وإنجازات الاتحاد الأفريقي في مجال القيم المشتركة:.

20- أبدت الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، منذ إنشاء منظمات قارية وإقليمية، اهتماماً بحماية المفاهيم والقيم الثقافية الأفريقية والتزاماً مشتركاً نحو بناء أجندة القيم المشتركة للقارة. ويعتبر التقدم المحرز بخصوص هذا الالتزام والاهتمام مثبتاً في محتويات الأدوات الموضوعية والجهود الموجهة نحو إنشاء وتعزيز مؤسسات من شأنها تنفيذ أجندة القيم المشتركة.

21- قام القادة الأفريقيون المجتمعون في يوليو 1990، في دورتهم العادية السادسة والعشرين في أديس أبابا إثيوبيا، بالتصديق رسمياً على انخراط منظمة الوحدة الأفريقية في عملية إشاعة الديمقراطية، من خلال اعتماد الإعلان الخاص بالوضع السياسي والاجتماعي - الاقتصادي في أفريقيا والتغيرات الأساسية التي تحدث في العالم. كما أعتمد مؤتمر رؤساء الدول والحكومات أيضاً، خلال نفس الدورة، الميثاق الأفريقي للمشاركة الشعبية في التنمية والتحول، الذي أكد أيضاً على تعزيز المؤسسات الديمقراطية عن طريق المشاركة الشعبية

22- وبما أن العملية قد اكتسبت مزيداً من قوة دفع في القارة وأن مطالب الدول الأعضاء لمشاركة منظمة الوحدة الأفريقية في مراقبة الانتخابات قد ازدادت تبعاً لذلك، فقد وافق مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية، في دورته العادية الثامنة والثلاثين، التي عقدت في دوربان، جنوب أفريقيا في عام 2002، على إعلان حول المبادئ التي تحكم الانتخابات الديمقراطية في أفريقيا. وقد أكد الإعلان على الحاجة إلى تعزيز

جهود المنظمة في مراقبة الانتخابات. ومنذ صدور الإعلان وما تلاه من إنشاء لوحدة للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، وصندوق للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، فإن الاهتمام الشامل بإجراء الانتخابات الوطنية قد ازداد، ووضع الاتحاد الأفريقي آليات لدعم أعمال الأجهزة الوطنية لإدارة الانتخابات في الدول الأعضاء.

23- وفي إطار العملية الموجهة نحو إنشاء الاتحاد الأفريقي، أعربت الدول الأعضاء في الاتحاد عن اهتمام أكبر بالمواضيع ذات الصلة بالحكم والديمقراطية داخل مجال القيم المشتركة. وكانت النتيجة الفورية لمثل هذه الالتزامات هي توضيح مبادئ الحكم والديمقراطية في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي ووضع أطر ملائمة للحكم والديمقراطية من أجل إجراءات جماعية تهدف إلى المضي قدماً بأجندة القيم المشتركة.

24- وبغية توجيه وإدارة الحماس الذي تحقق في الحكم والديمقراطية باعتبار أنهما من القيم المشتركة، وافق مؤتمر الاتحاد الأفريقي على الميثاق الأفريقي بشأن الديمقراطية والانتخابات والحكم واتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته، وأكد مشاركة الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران. وبالإضافة إلى ذلك وفر المؤتمر أيضاً مزيداً من قوة الدفع لأعمال اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب مع إنشاء المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.

25- إن توجيه اهتمام الاتحاد الأفريقي نحو القيم المشتركة يتجلى أكثر فأكثر من خلال الاهتمام الذي أولاه المؤتمر للمسائل المتعلقة بحقوق المرأة ومسائل الجنسين. وبالإضافة إلى إقرار الإعلان الرسمي حول المساواة بين الجنسين في أفريقيا خلال الدورة العادية الثالثة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي، كوثيقة لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، فقد أعلن الاتحاد الأفريقي الفترة 2010 - 2020 عقداً للمرأة الأفريقية.

26- إن اعتماد ميثاق الشباب الأفريقي في يوليو 2006 كان يهدف إلى ضمان مشاركة الشباب في تنمية القارة. ويحدد الميثاق واجبات ومسؤوليات

المواطنين الشباب في القارة وينص أيضا، بشكل مهم، على أن يشاركوا مشاركة تامة في واجبات المواطنة بما في ذلك التصويت وصنع القرار والحكم. ويحث أيضا شباب القارة على الدفاع عن الديمقراطية وسيادة القانون وكافة حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

27- ويسعي ميثاق النهضة الثقافية الأفريقية، من جانبه، إلى ضمان أن تتأصل أجندة القيم المشتركة في التاريخ الأفريقي وأن تكون مملوكة على الصعيد المحلي. ويعكس هذا الميثاق عزما راسخا على تعزيز التفاهم فيما بين الشعوب الأفريقية والتعاون بين الدول الأفريقية بغية "تعزيز وإدماج الإخاء والتضامن داخل وحدة ثقافية أكبر تتجاوز الاختلافات العرقية والوطنية والإقليمية على أساس رؤيا مشتركة".

28- إن وضع الأطر المطلوبة لتعزيز التكامل من خلال القيم المشتركة وتسهيل عملية التنفيذ على صعيد الدول الأعضاء وداخل المنظمات الإقليمية والقارية هو عملية متواصلة. وقد أقر الاتحاد الأفريقي مؤخرا، اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة النازحين داخليا في أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، فقد استكمل وزراء الخدمة العامة الأفريقيون مشروع ميثاق أفريقي حول قيم ومبادئ الخدمة العامة والإدارة لعرضه على المؤتمر لاعتماده.

29- وبالإضافة إلى وضع أدوات متعددة للسياسة من أجل تعزيز وتعميق القيم المشتركة، فقد حقق الاتحاد الأفريقي تقدما كبيرا في إقامة مؤسسات لازمة لتحقيق الأهداف المضمنة في القيم المشتركة المعتمدة. وفضلاً عن إنشاء مفوضية الاتحاد الأفريقي، ظل البرلمان الأفريقي الذي أنشئ في عام 2004، خلال هذه الفترة المبدئية، يتسم بقدر أكبر من الصبغة الإستراتيجية في ضمان مشاركة والتزامات أوسع مع شعوب القارة وأبدى قدرة على المشاركة في سياسات الاتحاد الأفريقي وتيسير عملية تعميمها.

30- إن مؤتمر الاتحاد، وهو يسترشد بأحكام القانون التأسيسي وضرورة بناء شراكات بين الحكومات وجميع فئات المجتمع المدني، ولاسيما النساء

والشباب والقطاع الخاص، قد وافق على النظام الأساسي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للاتحاد الأفريقي. وقد أنشئ هذا المجلس بهدف تعزيز مشاركة جميع المواطنين الأفريقيين في عملية التكامل، وبالتالي في مسيرة القيم المشتركة للاتحاد الأفريقي.

31- ظلت اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب فعالة في تعزيز التزامات الدول الأعضاء بحماية حقوق الإنسان وضمان احترامها. وتمشيا مع التفويض الممنوح لها لتعزيز الالتزام بأدوات حقوق الإنسان، فقد تلقت اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، بموجب الأحكام ذات الصلة من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، تقارير دورية من الدول الأعضاء حول وضع حقوق الإنسان، وشرعت أيضا في دراسات وبعثات متعددة في مجالات ذات اهتمام بحقوق الإنسان. إن اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب التي تم إنشاؤها مؤخرا، قد تشكلت لإثبات قدرتها على ضمان أن الإفلات من العقوبة لن يتم تحملها في القارة.

32- وقد تم من خلال قيادة رؤساء الدول والحكومات، تحقيق نجاح كبير في استعراض الأقران عن طريق الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران. وقد قامت ثلاثون دولة عضواً في الاتحاد الأفريقي بالتوقيع على مذكرة التفاهم بشأن الآلية الأفريقية المذكورة، وقد خضعت بالفعل ثلاث عشرة من هذه الدول لعملية الاستعراض وهي تركز على تنفيذ خطة العمل الناجمة عن ذلك.

33- كانعكاس للتقدم الشامل في الحكم والديمقراطية، فإن هناك توافقاً على نطاق القارة على عدم التسامح مع التغييرات غير الدستورية للحكومة. وقد أقامت القارة أيضا بنية عملية للسلم والأمن للاستجابة لأوضاع النزاعات. وكجزء من أجندة السلم والأمن، فقد تم تركيز الاهتمام أيضا على تشجيع عملية منع النزاعات وعلى إعادة البناء في فترة ما بعد النزاعات، وهو ما يشمل، بين أشياء أخرى، تعزيز الحكم والديمقراطية في سياق التضامن والمصالحة والوئام.

34- ظلت القيم المشتركة تحتل مكانة مركزية في الجهود الموجهة نحو ضمان السلم في أفريقيا كما يتجلى في نهج الاتحاد لبناء السلم والوساطة في أوضاع النزاعات وفي فترة ما بعد النزاعات. وفي إطار دعم التوجه نحو عدم اللامبالاة فإن نهجاً أفريقية محددة نحو التضامن والوثام والمصالحة والاتجاه المجتمعي، قد رسمت البنية المتطورة للسلم والأمن، التي تبقى مركزية لإسهام أفريقيا في الجهود العالمية لضمان السلم.

35- وبفضل التزامات إيجابية من مفوضية الاتحاد الأفريقي وعمل كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، والبرلمان الأفريقي والأجهزة الأخرى في الاتحاد الأفريقي والمنظمات الشريكة، فقد تحققت أيضا بعض الانجازات لضمان أن تكون القيم المشتركة التي اعتمدها الاتحاد الأفريقي هي القيم التي تعتنقها الشعوب والمنظمات في القارة. فضلا عن ذلك، فقد ظل النجاح ملحوظا في السياسات الموجهة نحو مجموعات ديموغرافية ومستضعفة محددة مثل النساء والشباب والأشخاص المعوقين.

36- لقد لعبت أفريقيا دورا هاما في تطوير ونجاح القانون الدولي ووفرت أحيانا قيادة للشروع في نموذج جديد. إن التضامن الأفريقي، كما يتجلى في مبدأ التراث المشترك لبني الإنسان، متأصل بصورة ثابتة في قانون البحار. وقد أخذت أفريقيا أيضا بزمام القيادة في إيضاح الأمن البشري بوصفه حجر الزاوية للسلم والأمن. إن التزام القارة بمكافحة الإفلات من العقوبة لم تتمثل فقط في العدد الهام للدول الأفريقية الأطراف في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (نظام روما الأساسي) بل كذلك أيضا بصورة ملائمة بالانجازات المحققة في تعزيز النظام القضائي المستقل وكذلك عن طريق "العدالة" الثرية، وتجارب الحقيقة والمصالحة في العديد من البلدان الأفريقية. كما قامت أفريقيا في هذا الصدد بإيضاح الحاجة لضمان التماسك والتبعية في تطبيق القانون الدولي.

37- إن تطور القيم المشتركة في أفريقيا قد أسهم بصورة مباشرة في القيم المشتركة العالمية الثابتة. إن قيماً، مثل التضامن والتوافق والاتجاه

المجتمعي التي تأصلت بعمق في الثقافة الأفريقية، تتعكس الآن في الالتزامات الدولية بالتنمية والحكم وحقوق الإنسان. إن مفهوم حقوق الشعوب هو الآن مبدأ هام في القانون الدولي لحقوق الإنسان، كما أن القيادة الأفريقية وإسهامها في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة لا يمكن التقليل من أهميتها. لقد ظلت أفريقيا في طليعة العمل على ضمان توسيع الاعتبارات الخاصة بحقوق الإنسان والحكم لتتجاوز الحريات الفردية وتشمل الحقوق والواجبات الاجتماعية والاقتصادية.

38- أقر جميع الشركاء والمؤسسات بضرورة احترام القيم التي أوضحتها قيادة القارة والتأكد من مراعاتها في طريقة عمل المنظمات وكيفية تفاعل الأشخاص مع بعضهم بعضاً. ومن ثم، فقد اختبرت القارة نهجاً جماعياً معزراً في تعميق وتنفيذ القيم المشتركة.

39- أن المسيرة الشاملة قبل وخلال الفترة المؤدية إلى إنشاء الاتحاد الأفريقي ترسم قارة قطعت شوطاً بعيداً في وضع الأطر لسياسة القيم المشتركة والبنية المؤسسية لتنفيذها. وقد دخل خلال الأعوام القليلة الماضية عدد من أدوات القيم المشتركة حيز التنفيذ، ولكن الخطوة نحو التصديق على الأدوات الرئيسية في إطار مجال القيم المشتركة قد ظلت على وجه العموم مختلطة. وبينما ظلت المسائل المتعلقة بالسلم والأمن شغلاً شاغلاً رئيسياً بالنسبة للدول الأعضاء، فقد تركز الاهتمام خلال الفترة الأولية أيضاً على تبسيط الأطر الموضوعية وعلى ضمان التصديق على الموائيق والاتفاقيات ذات الصلة.

التحديات والعقبات في مجال القيم المشتركة:

40- تعكس أدوات القيم المشتركة والآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران ومؤسسات التنفيذ التقدم المحرز على الصعيد القاري. ومع ذلك، تتطوي مسيرة إنشاء القيم المشتركة على تحديات تتعلق بعدم ملاءمة الأطر والمعوقات المؤسسية وسرعة التنفيذ، والقدرة على التنفيذ، وفعالية

الترتيبات المؤسسية وغيرها من العقبات أمام تحقيق الرؤية الواضحة للاتحاد.

41- ينطوي عرض القيم والمبادئ والقواعد في مختلف أدوات الاتحاد الأفريقي والأدوات الآخذة في البروز في إطار المجموعات الاقتصادية الإقليمية على غياب نهج منسق. ونتيجة لانتساع نطاق الاتحاد الأفريقي والميل إلى القيم المشتركة في قطاعات عمل مختلفة، ظهر عدد كبير من الأدوات وتم التركيز بشكل محدود على كفاءة اتساقها وعدم احتوائها على تناقضات. وفي محافل عديدة، لم ترتق وتيرة التصديق إلى مستوى التوقعات الواسعة التي كان ينبغي للاتحاد أن يركز على تنفيذها.

42- في إطار التوجه نحو العمل، لم تتمكن الدول الأفريقية من تركيز الاهتمام المناسب على التأكد من عدم الازدواجية وكفالة أوجه التكامل بين شتى هذه الأدوات والمؤسسات. ونتيجة لذلك، لا تعمل أجهزة ومؤسسات الاتحاد في غالب الأحيان جماعيا من أجل تجنب الازدواجية عند تعزيز وتنفيذ أدوات القيم المشتركة في القارة.

43- لم تتوافق القدرات والموارد من أجل التنفيذ مع التقدم المحرز في بناء الأطر. ونتيجة لذلك، لم تتناسب عملية التنفيذ مع التوقعات الأوسع. ويظل عدم تأهيل الأدوات يثير قلقا على صعيد الاتحاد الأفريقي.

44- أعربت الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة عن الانشغال إزاء وتيرة التصديق على الأدوات وقدرة الأجهزة على أداء المسؤوليات الموكلة إليها في الأدوات. ولم تكن قدرات وموارد الأجهزة والمؤسسات كافية ببساطة للوفاء بالتوقعات. وعلاوة على ذلك تم التركيز بشكل محدود، على رصد ودعم التنفيذ على مستوى الدول الأعضاء.

45- منذ إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية في عام 1963، أجازت أجهزة صنع السياسة في منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي ثلاثاً وثلاثين معاهدة ولكن واحدة وعشرين منها فقط قد دخلت حيز التنفيذ. وتكشف دراسة بشأن "إجراءات التصديق على المعاهدات في الدول الأعضاء في الاتحاد

الأفريقي"، أن هناك عددا من الأسباب الكامنة وراء التباطؤ في التصديق. وتشمل بعض التحديات المحددة على إجراءات التصديق المعقدة وعدم اتساق بين مختلف النصوص اللغوية ومستوى القدرة المتوفرة، على التصديق في مختلف الدول الأعضاء.

46- على الرغم من أن مبدأ عدم اللامبالاة يقع في صميم أجندة القيم المشتركة، فإن أفريقيا لم تأخذ الملكية والمسؤولية الكاملتين لرصد نجاحها، وتقييم وتحديد الاحتياجات ومعوقات القدرات من أجل العمل الجماعي. وبينما تحقق تقدم كبير في وضع الأدوات اللازمة للقيم المشتركة، لا يزال قياس التقدم الفعلي في تنفيذ الأدوات المعتمدة يشكل تحديا. فجميع الأدوات تخصص أحكاما للمعايير والمقاييس ولكن لم يتم وضعها بعد وليس هناك نهج منسق لاستعراض وقياس مدى التقدم المحرز.

47- إن التداخل وأوجه التكامل بين الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران والمبادرات الأخرى للحكم والتنمية لم يتم استكشافها بصورة تامة. ونتيجة لذلك فإن تقارير هذه الآلية لم تصبح بالضرورة مصدر معلومات أو نقطة مرجعية بشأن القيم المشتركة. إن خطط العمل الوطنية الخاصة بنفس الآلية لم يتم تنظيمها أيضا على الصعيدين الوطني والقاري ولم تبرز، كما ينبغي، في الجهود الشاملة للاتحاد الأفريقي في مجال القيم المشتركة.

48- بينما يتم اعتماد أدوات الاتحاد الأفريقي بواسطة مؤتمر رؤساء الدول والحكومات، فلا تزال توجد خلافات حول المدى الذي تبدي فيه الدول الأعضاء الملكية والمسؤولية عن هذه الاتفاقيات والقيم التي تتضمنها. وقد تم تركيز مزيد من الاهتمام على بناء ثقافة ديمقراطية وضمن تعميق الوحدة وعلى أن يكون التنوع الأفريقي الواسع بمثابة مصدر للقوة. ولا تزال النزاعات وأعمال العنف السياسي المرتبطة بالانتخابات تشكل، على سبيل المثال، مسائل مثيرة للقلق في القارة.

49- ظلت أفريقيا متفاعلة بدلا من كونها استباقية - في بعض الحالات - في تفاعلاتها مع المجتمع العالمي حول القيم المشتركة. إن ملكية أفريقيا

للتحديات الداخلية للحكم والديمقراطية لم يتم نقلها بصورة فعالة وإن القارة مهمشة في معظم الأحيان في مننديات السياسة العالمية. كما أن الوقائع القرائنية الأفريقية التي تستلزم تفاوتاً في تطبيق القيم المشتركة الموضوعة عالمياً، غالباً من تفتقر إلى التوضيح أو النقل أو التقييم بصورة جلية.

مسار السياسات المستقبلية في مجال القيم المشتركة للاتحاد الأفريقي:

50- عند تشكيل مسار للمستقبل، ينبغي الحفاظ على التوازن بين جميع ما يمكن القيام به وما هو ممكن بالنظر إلى القيود المتعلقة بالموارد التي تواجهها الدول الأعضاء والأجهزة والمؤسسات. وبينما تظهر مسيرة القيم المشتركة تركيزاً على الأدوات الجماعية المطلوبة، ينبغي أن يكون المسار القادم مدعماً على نحو أوسع وأن يكون تنفيذه أكثر عمقا.

51- يقوم التدعيم والتنفيذ على تعزيز ملكية ومسؤولية الاتحاد الأفريقي تجاه أجنדתه للقيم المشتركة. وهو أمر بالغ الأهمية بالنسبة لتحويل القيم المشتركة للاتحاد من مجرد تطلعات إلى أفعال تكون الدول الأعضاء في الاتحاد مسؤولة عنها فردياً وجماعياً. ومن ثم فإن هناك حاجة إلى تركيز مزيد من الاهتمام على تشجيع عملية بناء ثقافة ديمقراطية والتزام أعمق بين الشعوب من أجل الوحدة وتقييم التنوع.

52- يعد التدعيم والتنفيذ أمرين حاسمين لوضع منظور مشترك وتعميق التقارب. إن مواعمة وتقارب القيم المشتركة للاتحاد، سيسهمان في التعجيل بعملية التكامل من خلال تحسين تدفق المعلومات وكفالة التفاعلات المتوقعة والمستدامة فيما بين الحكومات والشعوب الأفريقية. ويتعين تكريس الجهود لمواعمة الأدوات الإقليمية وضمان وجود أوجه تكامل فيما بين الاتحاد الأفريقي والمؤسسات الإقليمية المعنية بتطبيق القيم المشتركة.

53- وبينما يعكس اعتماد الأدوات الرغبة في أن يكون جزءاً من جماعة، فإن التوقيع والتصديق والملكية والتنفيذ تشير إلى التزام أعمق بالقيم المشتركة. وتشكل كفالة التصديق على جميع أدوات القيم المشتركة القارية وتنفيذها

طبقا للأحكام ذات الصلة في الأدوات، توفر الأساس وكذلك القدرة على الرد الجماعي على التحديات الإنمائية لأفريقيا. ويستخدم إدماج الأدوات أيضا في تعبئة الأفريقيين نظرا لأنه يضمن انعكاس القيم التي تم تبنيها في ممارسات وتفاعلات جميع شعوب القارة.

54- كجزء من عملية تعزيز التصديق على الأدوات ذات الصلة في إطار القيم

المشتركة، تدعو الحاجة إلى تركيز اهتمام مدروس على مواءمة إجراءات التصديق داخل الدول الأعضاء وفيما بينها، وعلى التغلب على المشاكل المتعلقة بجوانب انعدام التناسق بين مختلف النصوص اللغوية. وفي إطار الإسهام في الجهود الأوسع التي يبذلها الاتحاد الأفريقي بشأن التصديق على الإجراءات ومواءمتها، يتعين توجيه أعمال إضافية نحو ضمان تنظيم جميع معاهدات القيم المشتركة، وتكميل الأدوات القارية والإقليمية بعضها بعضاً.

55- للتأكد من أن القيم المعترف بها قاريا هي قيم أفريقية، على نحو ما يتجلى

في حياة الشعوب، لا بد من إجراء حوار أعمق بشأن هذه القيم التي يجب أن تصبح معروفة لدى الجميع. وسعيا لتحقيق الانسجام بين رؤية وحقيقة الممارسات والأعمال بين الشعوب، سيتم تركيز مزيد من الاهتمام على تعميم القيم المشتركة والتأكد من أن جميع قطاعات المجتمع تبقى في طليعة التنفيذ.

56- كخطوة إلى الأمام من الأطر والأدوات المعتمدة، يتعين الآن تحويل

الاهتمام نحو عمليات الرصد والمراجعة في مجال القيم المشتركة. سيتعين بناء القدرات على الرصد والمراجعة كما يجب أن تركز الأجهزة والمؤسسات والمجموعات الاقتصادية الإقليمية أيضا على دعم الدول الأعضاء لإدماج القيم المشتركة التي تم تبنيها.

57- بغية تنظيم ودمج المبادرات داخل القيم المشتركة، يتعين المزيد من التأكيد

على إدماج تقارير الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران وخطط العمل الوطنية في أنشطة الاتحاد الأفريقي. كما يمكن إيلاء الاهتمام لتحسين

التفاعلات فيما بين مختلف عمليات الرصد على الصعيدين القاري والإقليمي.

58- تحتل عملية تقوية بنية الحكم الأفريقي محور الجهود المستقبلية الرامية إلى تدعيم العمل وتعزيز الأثر. إن إنشاء برنامج الحكم الأفريقي المكون من أجهزة الاتحاد الأفريقي والمؤسسات والمجموعات الاقتصادية الإقليمية المشتركة في الحكم كآلية أساسية لتقوية البنية ستستخدم لتوفير أساس متين للأعمال المتناسقة والمتكاملة والمعززة. كما ستستخدم مثل هذه الآلية للقيام، بين أمور أخرى، بتسهيل التصديق والتأهيل، فضلا عن إقامة روابط وطيدة بين موثيق الاتحاد الأفريقي والآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران.

59- إن الإبلاغ وإجراء التقييم للخصائص والمفاهيم والأبعاد الأفريقية سيعززان صورة القارة في تطوير وتطبيق القيم المشتركة. كما أن تقييماً أوسع للجهود والملكية، بخصوص القيم الأفريقية والنهج المحددة للتنمية والسلام والتكامل، سيتطلب تعزيز التزامات أفريقيا في منابر الحوار الإقليمية والعالمية.

المرفق 1: القيم المشتركة المحددة:

الجدول الوارد أدناه مستخرج من وثيقة بعنوان "سيادة القيم المشتركة في حكومة الاتحاد الأفريقي". هذه الوثيقة ملحقه بتقرير اللجنة الوزارية المعنية بحكومة الاتحاد الذي أخذ المؤتمر علماً به. يعدّ هذا الجدول تجميعاً للقيم المشتركة على المستوى الفردي، وعلى مستوى الدولة وعلى المستوى الإقليمي.

على مستوى الدولة أو على الصعيد الإقليمي:

- 1- السيادة والترابط بين الدول
- 2- الالتزام بسيادة القانون
- 3- الديمقراطية وتمثيل الإرادة الشعبية
- 4- رعاية الأضعف
- 5- الاعتماد على الذات (الاقتصادي والاجتماعي)
- 6- العدل
- 7- القانون والنظام
- 8- الإنصاف والمساواة
- 9- التقرير الوطني
- 10- تضامن الدول (التكافل)
- 11- استقرار البيئة
- 12- الأمن

على المستوى الفردي:

- 1- الحقوق الأساسية في الحياة والهوية والفرص
- 2- الحريات الأساسية (التعبير والعبادة)
- 3- التسامح
- 4- المشاركة في الحكم
- 5- التضامن معا في أوقات الفرح والحزن
- 6- الكرامة والاحترام
- 7- العدل
- 8- روح العدالة
- 9- المساواة بين الأشخاص (نوع الجنس، العرق، الجنس، الخ..)
- 10- احترام السن
- 11- الأمانة
- 12- الروح المجتمعية
- 13- تقرير المصير

الملحق 2: أدوات الاتحاد الأفريقي ذات الصلة المباشرة بالقيم المشتركة:

الاسم	تاريخ الاعتماد	عدد التوقيعات	عدد التصديقات
- القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي	يوليو 2000	53	53
- اتفاقية الاتحاد الأفريقي التي تحكم جوانب محددة من مشاكل اللاجئين في أفريقيا	سبتمبر 1969	38	45
- الميثاق الثقافي لأفريقيا	يوليو 1976	-	34
- الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب	يونيو 1981	42	53
- الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته	يوليو 1990	42	45
- البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن إنشاء محكمة أفريقية لحقوق الإنسان والشعوب	يونيو 1998	51	25
- البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة في أفريقيا	يوليو 2003	46	28
- بروتوكول محكمة العدل للاتحاد الأفريقي	يوليو 2003	42	16
- اتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته	يوليو 2003	45	31
- ميثاق النهضة الثقافية الأفريقية	يناير 2006	20	1
- ميثاق الشباب الأفريقي	يوليو 2006	38	22
- الميثاق الأفريقي حول الديمقراطية	يناير 2007	37	98

			والانتخابات والحكم
3	22	يوليو 2008	- البروتوكول الملحق بالنظام الأساسي لمحكمة العدل الأفريقية وحقوق الإنسان
2	29	أكتوبر 2009	- اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة النازحين داخليا في أفريقيا (اتفاقية كمبالا)

الملحق 3: إعلانات ومقررات الاتحاد الأفريقي ذات الصلة المباشرة بالقيم

المشتركة:

- 1- الإعلان بشأن الوضع السياسي والاجتماعي - الاقتصادي في أفريقيا والتغيرات الأساسية التي تحدث في العالم - 1990، أديس أبابا، إثيوبيا.
- 2- الإعلان بشأن مدونة السلوك حول العلاقات بين الدول، 1994، تونس العاصمة، تونس.
- 3- البرنامج الخاص بإعادة إنعاش في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأفريقيا، 1995، القاهرة.
- 4- إعلان الجزائر العاصمة بشأن التغييرات غير الدستورية للحكومات، 1999، الجزائر العاصمة، الجزائر.
- 5- إعلان وخطة عمل "جراند باي" (موريشيوس) 1999، موريشيوس.
- 6- إعلان لومي لاستجابة من منظمة الوحدة الأفريقية للتغيرات غير الدستورية للحكومات، 2000، لومي، توجو.
- 7- الإعلان الرسمي الصادر عن المؤتمر بشأن الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في أفريقيا، 2000، لومي، توجو.
- 8- إعلان منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي بشأن المبادئ التي تحكم الانتخابات الديمقراطية في أفريقيا، 2002، دوربان، جنوب أفريقيا.
- 9- الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (النيباد)، الإعلان بشأن الديمقراطية والحكم السياسي والاقتصادي، 2002، جنوب أفريقيا.
- 10- مذكرة تفاهم حول الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون في أفريقيا، 2002 دوربان، جنوب أفريقيا.
- 11- إعلان كيجالي بشأن حقوق الإنسان في أفريقيا، 2003، كيجالي، رواندا.
- 12- الإعلان الرسمي حول المساواة فيما بين الجنسين في أفريقيا، 2004، أديس أبابا، إثيوبيا.

13-المقرر الصادر عن الدورة الـ12 لمؤتمر الاتحاد الأفريقي حول عودة ظهور كارثة الانقلابات في أفريقيا (XII) (ASSEMBLY/AU/DEC.220)، 2009، أديس أبابا، إثيوبيا.

14-المقرر الصادر عن المؤتمر الـ14 للاتحاد الأفريقي بشأن منع التغييرات غير الدستورية للحكومات ودعم قدرات الاتحاد الأفريقي على إدارة مثل هذه الأوضاع. (XIV) (ASSEMBLY/AU/DEC.269)، 2010، أديس أبابا، إثيوبيا.

—

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository

<http://archives.au.int>

Organs

Assembly Collection

2011-01-31

Discussion Paper “Towards Greater Unity and Integration through Shared Values”

African Union

DCMP

<https://archives.au.int/handle/123456789/9098>

Downloaded from African Union Common Repository